



خازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة بنك البركة مصر - شركة مساهمة مصرية
عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك البركة مصر - شركة مساهمة مصرية

مقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك البركة مصر (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، بالإضافة إلى أنه مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية مراجع الحسابات

نتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

حسن

إن الإجراءات التي يتم أداؤها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه فقد قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت الإجراءات التي قمنا بها في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد الإجراءات التي قمنا بها لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءاً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معياراً محدداً يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفي ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك البركة مصر (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مراقبا الحسابات

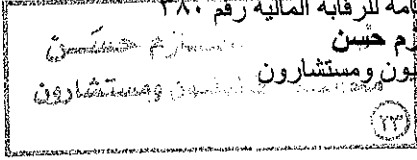


حسام الدين عبد الوهاب أحمد

حسام الدين عبد الوهاب أحمد

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨٠

KPMG حازم حسين
محاسبون قانونيون ومستشارون



محمد مرتضى عبد الحميد

محمد مرتضى عبد الحميد

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٢

تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الخاص ببنك البركة مصر

بيانات عن البنك:

الجدول التالي يبين البيانات الأساسية للبنك.

بنك البركة مصر ش.م.م			اسم الشركة
غرض البنك هو مزاوله جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها للبنوك التجارية طبقاً للقانون رقم 43 لسنة 1974 المعدل والقانون رقم 163 لسنة 1957 المعدل والقانون رقم 120 لسنة 1975 وغيره من القوانين المصرية المنظمة لأعمال البنوك وذلك بالعملة المصرية والعملات الأجنبية سواء لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بالإضافة للقيام بالأعمال التجارية المصرح بها للبنوك التجارية وكذا الاضطلاع بكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية.			غرض الشركة
1984/12/25	تاريخ القيد بالبورصة	25 سنة تنتهي في 2030/4/28	المدة المحددة للشركة
7 جنيهات مصرية	القيمة الاسمية للسهم	رقم 8 لسنة 1997	القانون الخاضع له الشركة
2 مليار جنيه مصرية	آخر رأس مال مصدر	2 مليار جنيه مصرية	آخر رأس مال مرخص به ¹
2019 / 10 / 7 , 131593	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	1.546.447.231 جنيه مصرية	آخر رأس مال مدفوع
الأستاذ / هشام زكى السيد محمود غنيم			اسم مسئول الاتصال
شارع التسعين الجنوبي - المنطقة المركزية - القطاع الاول بالتجمع الخامس - القاهرة الجديدة.			عنوان المركز الرئيسي
0228103501	أرقام الفاكس	0228103500	أرقام التليفونات
www.albaraka-bank.com.eg			الموقع الإلكتروني
financial@albaraka-bank.com.eg			البريد الإلكتروني

¹ وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 1 مارس 2021 واعتمد خطة التوافق مع الحد الأدنى لرأس المال (5 مليار جم) طبقاً للآتي:

- 0.31 مليار جنيه، توزيعات المساهمين من أرباح عام 2019 في صورة أسهم.
 - 1.4 مليار جنيه أرصدة الإحتياطي القانوني والعام، وافق البنك المركزي المصري بتاريخ 12 ديسمبر 2021 على خطة البنك لتوفير أوضاعه للوصول للحد الأدنى لرأس المال (5 مليار جم) مع الموافقة على استخدام أرصدة الإحتياطي القانوني والعام والتي تبلغ (1,379 مليون جم) في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع.
 - 1.1 مليار جنيه مصري، توزيعات المساهمين من أرباح عام 2020 في صورة أسهم.
 - 0.7 مليار جنيه متوقع توزيعه على المساهمين من أرباح عام 2021 في صورة أسهم.
- وبذلك يكون رأس المال المدفوع في نهاية عام 2022 (5 مليار جنيه مصري).

الجمعية العامة للمساهمين

تتعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية في المدينة التي يوجد بها المركز الرئيسى للبنك بدعوة من رئيس مجلس الإدارة ويتم نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صيفيتين يوميتين إحداها على الاقل باللغة العربية وكذا إرسال الدعوة للمساهمين بالبريد ويكون حضور المساهمين للجمعية العامة بالاصالة او النيابة ويشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص وأن يكون الوكيل مساهماً. هيكل ملكية البنك موضحاً به المستفيد النهائي طبقاً للنموذج التالي:

هيكل الملكية:

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حصة 5 % من أسهم الشركة فأكثر
73.6816%	162778129	مجموعة البركة	مجموعة البركة
5.2546%	11608592	شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة مصر لتأمينات الحياة
78.9362%	174386721	-	الإجمالي

مجلس الإدارة:

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتكون من عدد (10) عضو (عضواً تنفيذياً – 7 أعضاء غير تنفيذيين – 2 عضو مستقلين) ويكون مسئولاً بصفة رئيسية عن تحديد أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على تحقيقها والإشراف على قيام الإدارة العليا بالتنفيذية بعملها والتأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالبنك، بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك على المدى الطويل واستقراره.

كما يتولى مجلس الإدارة فتح قنوات اتصال مع مساهمي البنك، لضمان فاعلية الحوار مع المساهمين:

- رئيس مجلس إدارة البنك يتولى التأكد من وصول وجهات نظر مساهمي البنك لكل أعضاء المجلس خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات البنك ونظم الحوكمة .
- يتم عقد لقاءات دورية مع كبار المساهمين والأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين للتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن استراتيجيات البنك .
- مجلس الإدارة يفصح في تقريره السنوي عن الخطوات التي تم اتخاذها من قبل أعضائه وبالتحديد الأعضاء غير التنفيذيين في إطار التوصل إلى اتفاق وفهم مشترك لتراء كبار المساهمين الخاصة بأداء البنك.
- يتولى مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد للنظر في جدول الأعمال.

تشكيل مجلس الإدارة

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	السيد المهندس/ عبدالعزيز محمد عبد الله يمانى	غير تنفيذى	162778129	2020/3/28	مجموعة البركة
2	السيد الاستاذ/ حازم حسين رشاد حجازي ²	تنفيذى	162778129	2021/9/30	مجموعة البركة
3	السيد الاستاذ/ إسماعيل صالح عبد الفتاح	غير تنفيذى	162778129	2018/8/7	مجموعة البركة
4	السيد الاستاذ/ مازن خيرى مناع ³	غير تنفيذى	162778129	2021/6/29	مجموعة البركة
5	السيدة الاستاذة/ نيفين عصام الدين جامع	غير تنفيذى	162778129	2019/2/17	مجموعة البركة
6	السيد الاستاذ/ أحمد مصطفى عبد الحميد	غير تنفيذى	9951497	2018/12/2	شركة مصر للتأمين
7	السيد الأستاذ/ محمد إبراهيم جعفر	مستقل	--	2019/5/15	من ذوى الخبرة
8	السيد الاستاذ/ حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	غير تنفيذى	162778129	2020/3/28	مجموعة البركة
9	السيد الأستاذ/ محمد عبدالسلام البشير الشكرى	مستقل	238404	2020/3/28	المساهمين
10	شركة مصر لتأمينات الحياة ⁴	-	11608592	-	شركة مصر لتأمينات الحياة

² انضم السيد الأستاذ حازم حسين رشاد حجازي لتشكيل المجلس "عضوا تنفيذيا" عن مجموعة البركة في 30 سبتمبر 2021 بناءً على موافقة البنك المركزي المصري ، وفي تاريخ 30 سبتمبر 2021 استقال كل من السيد الأستاذ أشرف مصطفى الغمراوي و السيد سامي فتحي عبد الجواد من عضوية مجلس الإدارة

³ انضم السيد مازن خيرى مناع لعضوية مجلس الإدارة في 29 يونيو 2021 عضوا غير تنفيذي عن مجموعة البركة بدلا السيد حمد العقاب
⁴ بتاريخ 2 فبراير 2022 وافق البنك المركزي المصرى على رفع أسم السيدة / أمنية إبراهيم على النصيري ممثل شركة مصر لتأمينات الحياة من عضوية مجلس الإدارة بناءً على طلب الشركة، وسيتم موافاة البنك المركزي المصرى ببيانات الممثل الجديد للشركة فى عضوية مجلس الإدارة فور ورودها من الشركة.

رئيس مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي - مسئولاً بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسؤولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعلية أدائه، ويتحلل بالخبرة المطلوبة والكفاءات والصفات الشخصية التي تمكنه من الوفاء بمسئوليته بما في ذلك ما يلي:

- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوع مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فاعلية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب وأسلوب متابعتها.
- تشجيع النقاش والنقد وضمان إمكانية التعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.
- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا بالبنك.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى التزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته وفقاً لما سيرد لاحقاً.
- الاجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثماني مرات خلال العام وذلك بناءً على دعوة رئيس المجلس أو كلما رأى رئيس المجلس مبرراً لذلك، وللمسئول التنفيذي بالبنك أن يطلب من رئيس المجلس دعوته للانعقاد على أن يكون مصحوباً بجدول الأعمال التي يرغب في عرضها.

الرئيس التنفيذي:

الرئيس التنفيذي للبنك يعد الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي وله أوسع السلطات لإدارة شؤون البنك المالية والإدارية حسب ما يراه مناسباً لمصلحة البنك العامة وضمن إطار السياسة العامة المحددة من قبل مجلس الإدارة وهو المسئول عن تحديد الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل والتي تضمن تحقيق النمو للأرباح وحسن استخدام الأصول والموارد لتحقيق الفاعلية المالية للبنك... وهو يقدم النموذج في القيادة من خلال تحديد النمط والروح التي تدعم صورة وسمعة البنك وتكون من أهم مسؤولياته:

- القيادة ذات النظرة البعيدة بغرض تحقيق توقعات ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من حيث حجم النمو لأصول البنك ومعدل نمو الإيرادات ونسبة المشاركة في السوق المصرفي والتميز بين البنوك المنافسة والسمعة.
- متابعة تحديد واقتراح السياسات والتوجهات الإستراتيجية ومراحل تنفيذها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذها بعد اعتمادها بما في ذلك التوصية بالتعديلات في السياسات وأنظمة العمل وتحديثها.
- تعيين العمالة اللازمة للبنك حتى درجة نائب مدير إدارة وكل ما يتصل بترقيتهم وإعارتهم ومنحهم أجازه بدون أجر وكذا تعيين الوظائف من درجة مدير إدارة وما يعلوها بترشيح منه سواء للجنة المرتبات والمكافآت أو لمجلس الإدارة للاعتماد.
- إقرار أطر العمل المناسبة لأنشطة البنك طبقاً للاستراتيجيات المعتمدة بما يضمن أن تكون تلك الأنشطة في نطاق مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة ومتابعة استمرارية قياسها ومراقبتها وتحديد اتجاهاتها وإدارتها بشكل مناسب ومتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات.
- مراقبة المركز المالي والأداء التشغيلي لوحدات الأعمال والأنشطة المختلفة للبنك ومتابعة خطط الطوارئ والنتائج المحققة وتوافقها مع الإستراتيجيات المعتمدة.
- الاتصال والتواصل الفعال مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وكذا مع الإدارة العليا للبنك وحل أية خلافات قد تنشأ.
- إقامة علاقات جيدة مع البنوك الأخرى.
- إحاطة مجلس الإدارة بكل التطورات الرئيسية والحساسة المرتبطة بنشاط البنك وعرض الأمور التي تحتاج لموافقة المجلس عليه في الوقت المناسب.
- الإشراف على إعداد التقرير السنوي للبنك ورفعته لمجلس الإدارة لاعتماده وإصداره ونشره.
- العمل على توفير العاملين المناسبين للبنك واجتذاب مجموعة جيدة من المديرين التنفيذيين والإدارة العليا لتحقيق أفضل النتائج والتحقق من أن نظام المكافآت والحوافز يكفل جذبهم والاحتفاظ بهم واستمرارية تدريبهم وتطويرهم لتحسين الأداء بشكل مستمر مع ضمان توافر خطط الإحلال والاستبدال والتنقلات المناسبة.
- تمثيل البنك لدى الجهات المعنية ومنها البنك المركزي المصري والجهات الرقابية الأخرى.
- يجب أن يتحقق من أن الأمور الجوهرية المتعلقة بالالتزام والنواحي القانونية وأعمال المراجعين الخارجيين يتم الاهتمام والعناية التامة بها وتبلغ إلى مجلس الإدارة في الوقت المناسب.
- الحق في تفويض سلطاته أو جزء منها.

أمين سر مجلس الإدارة:

- البنك لديه أمين سر لمجلس الإدارة على درجة وظيفية عليا، الأمر الذي يمكنه من لعب دور المحرك والوسيط بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، ولا يقتصر دوره على تدوين محاضر اجتماعات المجلس بل يمتد ليشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- الإعداد لاجتماعات المجلس والموضوعات التي تطرح في الجلسة (جدول الأعمال) وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى أعضاء المجلس في وقت كافي قبل الاجتماع.
 - متابعة تنفيذ قرارات المجلس في إطار الآلية الموضوعية لهذا الغرض.
 - حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
 - التنسيق مع رئيس وحدة الالتزام وكذلك كافة إدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
 - التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.
 - التنسيق مع لجنة الحوكمة والترشيحات في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم الأعضاء واللجان والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.
 - العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسؤوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في عمليات/ أنشطة البنك أو في الإطار القانوني الخاضع له، وذلك في حدود مسؤولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
 - تقديم المعلومات اللازمة عن البنك للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.
 - تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلياً، أو من خلال الأتصال الهاتفى، أو الاتصال عبر الفيديو.
 - فى حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك فى الاجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، يتعين عليه التأكيد فى بداية الاجتماع على استلامه كافة المستندات وجدول أعمال الاجتماع.
 - إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لاعتمادها – سواء الحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الاتصال، بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الاجتماعات – عن طريق استخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات – ضمن سجلات البنك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك وتطبيقاً للمتطلبات القانونية وطبقاً للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة فى هذا الشأن. وفى حالة وجود أية تعليقات أو تعديلات من قبل أعضاء المجلس يتم تعديل المحضر وفقاً للتعليق أو التعديل بعد إحاطة السادة أعضاء المجلس بمضمون التعديل أو التعليق.

لجان مجلس الإدارة:

يقوم مجلس إدارة البنك بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لتشكيل لجانها وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها ومدة عملها، كما يقوم المجلس بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها ذلك مع إمكانية دمج بعض اللجان وفقاً لتناسب اختصاصاتها. ويراعى عند تشكيل اللجان أن ترتبط خبرات أعضاء اللجان بالمهام الموكلة لكل منهم خاصة من حيث الجوانب الرقابية والقانونية والمالية والمصرفية والاقتصادية. والجدول التالي يوضح تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس إدارتها مع بيان حالات دمج اختصاصات بعض اللجان لبعضها البعض⁵:

م	إسم العضو ⁶	إسم اللجنة			تاريخ الدلتاق
		لجنة المراجعة	لجنة التدوير والحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	
1	السيد الأستاذ/ عبدالعزيز محمد عبده عبدالله يمانى	-	-	-	2020/3/28
2	السيد الأستاذ/ حازم حسين رشاد حجازي	-	-	-	2021/9/30
3	السيد الأستاذ/ إسماعيل صالح عبد الفتاح	-	-	رئيس اللجنة	2018/8/7
4	السيد الأستاذ/ مازن خيرى مناع	-	رئيس اللجنة	عضو	2021/6/29
5	السيدة الأستاذة/ نيفين عصام الدين جامع	عضو	عضو	-	2019/2/17
6	السيد الأستاذ/ أحمد مصطفى عبد الحميد	عضو	-	-	2018/12/2
7	السيد الأستاذ/ محمد إبراهيم جعفر	رئيس اللجنة	عضو	-	2019/5/15
8	السيد الأستاذ/ حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	عضو	-	-	2020/3/28
9	السيد الأستاذ/ محمد عبدالسلام البشير الشكرى	-	-	عضو	2020/3/28
10	السيدة الأستاذة/ أمينة إبراهيم النصيري ⁷	-	-	-	2020/3/28

⁵ بموجب قرار مجلس الإدارة في 29 نوفمبر 2021 تم دمج لجنة الحوكمة و الترشيحات و لجنة المرتبات و المكافآت تحت مسمى لجنة الأجور والحوكمة و الترشيحات

- 6

- استقال كل من السيد أشرف أحمد مصطفى الغمراوي و السيد سامي فتحي عبد الجواد من عضوية مجلس الإدارة إعتباراً من 30 سبتمبر 2021
- كما انضم السيد مازن خيرى مناع لعضوية مجلس الإدارة في 29 يونيو 2021 بديلا عن السيد حمد عبد الله العقاب وذلك بناء على قرار مجلس الإدارة في 15 أبريل 2021 وموافقة البنك المركزي المصري في 29 يونيو 2021
- ⁷ بتاريخ 2 فبراير 2022 وافق البنك المركزي المصري على رفع أسم السيدة / أمينة إبراهيم على النصيري ممثل شركة مصر لتأمينات الحياة من عضوية مجلس الإدارة بناءً على طلب الشركة، وسيتم موافاة البنك المركزي المصري ببيانات الممثل الجديد للشركة فى عضوية مجلس الإدارة فور ورودها من الشركة.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه:

يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بصفة دورية والجدول التالي يوضح عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور اجتماعات المجلس أو اللجان خلال عام 2021:

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس للاجتماعات واللجان واجتماعات الجمعية العامة⁸:

م	اسم العضو	مجلس الإدارة (الحضور/الانعقاد)	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة المرتبات والمكافآت	لجنة الحوكمة و الترشيحات	الجمعية العامة
1	السيد المهندس/ عبد العزيز عبده عبد الله يمانى	8/8	-	-	-	1/1	1/1
2	السيد الأستاذ / حازم حسين رشاد حجازي	8/3	-	-	-	-	--
3	السيد الأستاذ / إسماعيل صالح عبد الفتاح ⁹	8/8	-	4/4	-	-	1/1
4	السيدة الأستاذة / نيفين عصام الدين جامع ¹⁰	8/5	5/4	-	5/4	-	--
5	السيد الأستاذ / أحمد مصطفى عبد الحميد	8/8	5/5	-	-	-	1/1
6	السيد الأستاذ / محمد إبراهيم جعفر	8/8	5/5	-	5/5	-	1/1
7	السيد الأستاذ / حسام بن الحبيب بن الحاج عمر ¹¹	8/8	5/-	4/3	-	1/1	1/1
8	السيد الأستاذ / محمد عبدالسلام البشير الشكرى	8/8	-	4/2	-	-	1/1
9	السيدة الأستاذة / أمنية إبراهيم النصيرى ¹²	8/8	-	4/3	-	1/1	1/1
10	السيد الأستاذ / مازن خيرى شاكر مناع	8/5	-	4/1	5/1	-	--
	السيد الأستاذ / أشرف أحمد مصطفى الغمراوي	8/5	-	4/3	-	-	1/1
	السيد الأستاذ / سامي فتحي محمد عبد الجواد	8/5	-	-	-	-	1/1
	السيد الأستاذ / حمد عبد الله العقاب ¹³	8/3	-	-	5/4	-	1/1

⁸ بموجب قرار مجلس الإدارة في 29 نوفمبر 2021 تم دمج "لجنة الحوكمة والترشيحات" و "لجنة المرتبات و المكافآت" تحت مسمى "لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات" ولم تجتمع اللجنة منذ ذلك التاريخ حتى 31 ديسمبر 2021.

⁹ إعتذر السيد اسماعيل صالح عبد الفتاح عن حضور الجمعية العامة و فوض السيد أشرف أحمد مصطفى الغمراوي في حضور الاجتماع نيابة عنه.

¹⁰ إعتذرت نيفين عصام الدين جامع عن حضور إجتماع الجمعية العامة.

¹¹ إعتذر السيد حسام بن الحبيب بن الحاج عمر عن حضور الجمعية العامة و فوض سعادة المهندس عبد العزيز يمانى في حضور الاجتماع نيابة عنه - أنضم لتشكيل لجنة المراجعة بتاريخ 29 نوفمبر 2021.

¹² بتاريخ 2 فبراير 2022 وافق البنك المركزي المصرى على رفع أسم السيدة / أمنية أبراهيم على النصيري ممثل شركة مصر لتأمينات الحياة من عضوية مجلس الإدارة بناءً على طلب الشركة، وسيتم موافاة البنك المركزي المصرى ببيانات الممثل الجديد للشركة فى عضوية مجلس الإدارة فور ورودها من الشركة.

¹³ إعتذر السيد حمد عبد الله العقاب عن حضور إجتماع الجمعية العامة و فوض السيد سامي فتحي عبد الجواد في حضور الاجتماع نيابة عنه.

لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة مشكله من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة من غير التنفيذيين وفقاً للمادة 119 من القانون رقم 194 لسنة 2020. ويتوافر لديهم الخبرة الملائمة لضمان تحقيق التوازن المطلوب في القدرات والمعرفة والدراية الكافية بالموضوعات المالية ومجالات المراجعة والمحاسبة، بما يتناسب مع حجم البنك ومدى تعقد عملياته.

هذا وقد انعقدت اللجنة خلال عام 2021 وفقاً لجدوليتها المنصوص عليها في القانون، وباشرت بالإختصاصات الموكلة إليها خلال العام على النحو الوارد بمحاضر إجتماعاتها والتي يتم إرسال نسخة منها لقطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري.

مستويات وواجبات اللجنة:

- 1- الإشراف المباشر على المراجعة الداخلية ومتابعة أعمالها وتقييم أدائها ويدخل في ذلك اعتماد برامج المراجعة وخطط العمل السنوية ونظام التقارير الدورية وأنواع التقارير والمستويات الإدارية التي تعرض عليها والتوجيه نحو المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك مع مراعاة التزامها بمعايير الممارسة المهنية لعمليات المراجعة.
- 2- اقتراح تعيين مراقبي حسابات البنك الخارجيين وتحديد أتعابهما، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتهما، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبة.
- 3- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي حسابات البنك الخارجيين بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدره عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- 4- الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبي حسابات البنك الخارجيين.
- 5- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس المراجعة الداخلية والتفتيش، وكذا المسئول عن الالتزام بالبنك، ومراقبي حسابات البنك الخارجيين، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- 6- دراسة القوائم المالية الربع السنوية والسنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- 7- الإطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.

- ٨- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال المباشر بين رئيس المراجعة والتفتيش الداخلي ومراجعي حسابات البنك الخارجيين وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- ٩- مراجعة خطة المراجعة والتفتيش الداخلي السنوية وإقرارها.
- ١٠- مراجعة التقارير المعدة من قبل المراجعة والتفتيش الداخلي بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بالسياسات والقوانين السارية والتأكد من اتخاذ إدارة البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها.
- ١١- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
- ١٢- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- ١٣- مراجعة تقرير المراجعة والتفتيش الداخلي للبنك بشأن مدى توافر العاملين المؤهلين بها ومستوى تأهيل المسئولين عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
- ١٤- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- ١٥- التحقق من توافر نظام رقابي وإجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ١٦- دراسة ملاحظات البنك المركزي المصري الواردة بتقارير التفتيش الذي يتم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- ١٧- دراسة ملاحظات مراجعي حسابات البنك الخارجيين الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- ١٨- موافاة البنك المركزي المصري -بصفة ربع سنوية- بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة الذي يتضمن أهم الملاحظات والإجراءات المتخذة أو أية موضوعات أخرى ذات أهمية

لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات:

تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء المجلس غير التنفيذيين بخلاف رئيس اللجنة، وتكون اللجنة مسئولة مسئولية مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس التنفيذيين على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأي عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.

تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.

تكون اللجنة مسئولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك مع إيضاح الأسس القائمة عليها. ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأي عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.

للجنة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية) من حيث الإثابة وتحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم .

في مجال الحوكمة فإنه يقع على عاتق اللجنة مسئولية ما يلي:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك .
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة دورية .
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق بنود الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.

- في مجال الأجور والمكافآت فإن اللجنة تأخذ في اعتبارها عند القيام بأعمالها، ما يلي:**
- أن يتم أخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدى وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
 - عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل .
 - إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك على تدعيم القاعدة الرأسمالية.
 - تحديد حجم الأجور المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها، وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناء على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
 - في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقاً للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات .
 - بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرافها وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.
- إن اللجنة ملتزمة بدورية الإنعقاد المقررة من مجلس الإدارة ، وتشكيل اللجنة يتوافق مع قرارات تشكيلها (ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين) واللجنة ملتزمة بقيامها بالمسئوليات والواجبات المكلفة بها، أخذاً في الاعتبار أن أية ترشيحات لأعضاء جدد بمجلس إدارة البنك ولجانه المنبثقة يتم عرضها على لجنة الحوكمة والترشيحات لبحث خبرات ومهارات الأعضاء المرشحين وحال قبولهم يتم التوصية لدى مجلس الإدارة بالقبول تمهيداً للعرض على البنك المركزي المصري صاحب سلطة الموافقة النهائية (بعد البحث في خبرات وكفاءات المرشحين) على إقرار العضوية.

لجنة المخاطر:

- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل أغلبهم غير تنفيذيين ورئيس اللجنة عضو غير تنفيذي وللجنة الحق في دعوة أعضاء آخرين من أعضاء مجلس الإدارة أو من إدارة البنك التنفيذية وكذا الاستعانة بخبرات استشاريين خارجيين لحضور اجتماعاتها أو أداء أو تنفيذ مهام محددة إذا ما تطلب الأمر ذلك.
- تجتمع لجنة المخاطر مرة كل ثلاثة شهور على الأقل أو كلما دعت الحاجة، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، ويحضر اجتماعات اللجنة رئيس المخاطر. وقد عقدت اللجنة عدد (4) اجتماعات خلال عام 2021.

أهم اختصاصات اللجنة :

- 1) مراجعة إطار المخاطر العام للبنك وبصفة خاصة مراقبة النواحي التالية:
 - الأداء الفعلي للأعمال على ضوء المخاطر المسموح بقبولها.
 - اتجاهات المخاطر.
 - تركيز المخاطر.
 - المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر وموقف تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 والخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومدى ملائمة حجم المخصصات المكون لمقابلة تلك الخسائر المتوقعة.
 - المؤشرات الرئيسية الأخرى للمخاطر.
- 2) الإطلاع وتحليل التقارير التي تقيس طبيعة ودرجة المخاطر التي يواجهها البنك.
- 3) مراجعة مدى ملائمة وفاعلية جميع أنظمة العمل والسياسات والإجراءات التي تتعلق بإدارة نواحي المخاطر المختلفة بالبنك.
- 4) متابعة مدى احتمالية تصاعد التركيز للمخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك.
- 5) متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك ومدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر بالبنك..
- 6) متابعة المخاطر الرئيسية ومؤشرات الأداء الأساسية بصفة دورية لضمان أن متخذي القرارات لديهم القدرة والمعلومات الكافية للحفاظ على مستوى أداء مناسب في ضوء دقة التقارير الخاصة بالمخاطر.
- 7) التأكد من أداء وظائف قطاع المخاطر المصرفية بحيدة واستقلالية.
- 8) تقديم مقترحات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما يراه من تعديلات.
- 9) أداء الوظائف والمهام الأخرى التي قد يقررها ويطلبها مجلس إدارة البنك.
- 10) النظر في الدراسات المعروضة (متضمنة رأي الإدارة القانونية) بشأن إعدام الديون والموافقة عليها بعد إدخال ما تراه من تعديلات، ورفعها إلى مجلس الإدارة لإتخاذ القرار.
- 11) تقوم اللجنة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تشمل المعلومات الكافية عن كافة المخاطر المتعرض لها البنك ليتمكن المجلس من اتخاذ قراراته على أسس سليمة.

لجان أخرى بخلاف لجان المجلس:

اللجنة التنفيذية:

لجنة الإدارة التنفيذية ببنك البركة مصر يترأسها الأستاذ/ نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك، وتتضح مسؤوليات لجنة الإدارة التنفيذية في التأكد من إعمال استراتيجية البنك وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وخطة قبول المخاطر، وذلك من خلال إدارة الخصائص اليومية لعمليات البنك والتأكد من توافقها مع إستراتيجية الإدارة ومعايير الكفاءة المطلوبة ودراسات تقييم المخاطر والاستخدام الأمثل لموارد البنك، وتلتزم لجنة الإدارة التنفيذية بمجموعة من المواثيق المهنية لضمان الالتزام مع التوجيهات الرقابية والسياسات الداخلية ببنك البركة مصر. كما تعد لجنة الإدارة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية بالبنك وكذلك لها أعلى السلطات في منح التسهيلات الائتمانية و الاستثمارية. وتجتمع اللجنة بحد أدنى مرة كل شهر.

تتمثل إختصاصات اللجنة فيما يلي:

- 1- مراجعة والموافقة على السياسات الائتمانية والاستثمارية تمهيداً ورفعها للجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة ومجلس الإدارة للاعتماد.
- 2- التحقق من أن الإدارة التنفيذية للبنك تتبع الإجراءات المناسبة للوقوف على الاتجاهات المعاكسة وتحديد المشكلات في محفظة التوظيف والائتمان مبكراً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- 3- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات المخولة للجنة وتطبيقاً لقواعد تقديم ومنح الائتمان التي يعتمدها مجلس إدارة البنك .
- 4- دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات المخولة للجنة.
- 5- إبداء الرأي واعتماد تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترحة تكوينها لمقابلتها وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال الشركات مع إحاطة مجلس الإدارة.
- 6- إبداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
- 7- مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك .
- 8- تطوير استراتيجيات الأعمال .. من خلال ما يلي:
 - تحديد الخيارات الخاصة بإستراتيجية الأعمال.
 - تحديد السياسات المطلوب تنفيذها وتطويرها ثم رفعها لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد .
 - تحديد معايير الأداء الأساسية لوحدات الأعمال .

٩- مراقبة أداء وحدات الأعمال.. كما يلي:

- مراقبة الأداء الشامل للفروع ووحدات الأعمال مقارنة بالأهداف الإستراتيجية.
- دراسة مستوى الأداء للبنك مقارنةً بالمنافسين , اتخاذ القرارات التصويبية المناسبة
- تلقى التقارير من رؤساء الوحدات - كل على حده - والتوجيه لتنفيذ الإجراءات المطلوب اتخاذها.
- ضمان أن اللجنة تحصل على المعلومات التي تحتاجها للنهوض بمسئولياتها .

لجنة فحص الديون بغرض تكوين المخصصات:

تختص اللجنة بفحص التسهيلات الائتمانية للعملاء بصفة دورية ربع سنوية وذلك في ضوء التقارير التي تحددها اللجنة و تعرض عليها, وذلك بغرض الوقوف على مدى جودة المحفظة و حجم المخصصات المطلوبة لمقابلة المخاطر التي تحويها المحفظة. وكذا فإن للجنة تخفيض الجارة الائتمانية للعملاء في ضوء ما يترأى لها من مبررات تتعلق بانظام العملاء.

لجنة إدارة الأصول والخصوم:

تختص اللجنة بإدارة بنود ميزانية البنك (توليفة الأصول والخصوم) بأعلى مستوى من الكفاءة مع إعطاء التصورات المستقبلية والنتائج المتوقعة بما يحقق أعلى معدل أداء بأقل مستوى من المخاطر من خلال إدارة السيولة والصرف الأجنبي ومعدلات العائد (الدائن والمدين) وكفاية رأس المال وإدارة الهيكل التمويلي للبنك ووضع الخطط البديلة الملائمة لأدوات التوظيف والأوعية الادخارية ومراجعة أوضاع التمويل والتوظيف والاستثمار واقتراح أية تعديلات.

تجتمع اللجنة بحد أدنى مرة واحدة شهرياً أو بحسب طلب رئيس اللجنة ويمكن لأى من الأعضاء طلب اجتماع اللجنة فى ضوء ما يديه من مبررات تتطلب ذلك يوافق عليها رئيس اللجنة. يشكل أى أربعة أعضاء من اللجنة النصاب القانونى كحد أدنى على أن يكون بينهم الرئيس التنفيذى عضو مجلس الإدارة المنتدب أو نائب الرئيس التنفيذى أو من ينوب عنهما.

وتتمثل مسئوليات اللجنة فى الآتى:

- دراسة الاستراتيجية الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات بالبنك وما يتعلق بها من سياسات وعمليات وإجراءات مع متابعة تطبيقها بشكل ملائم على أن يتم تحديثها عند اللزوم.
- دراسة وتحديث خطط التمويل الطارئة ومتابعة تحديثها إذا لزم الأمر وتقديمها لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها فور الاعتماد.
- دراسة الموازنة السنوية التقديرية للبنك من خلال وضع توقعات لاستخدامات ومصادر التمويل المستقبلية وما يصاحبها من تكاليف وإيرادات متوقعة.

- دراسة الاستراتيجيات الخاصة بالسيولة والإيرادات وودائع العملاء وكذلك الأهداف والسياسات والحدود الخاصة بها لعرضها على لجنة الإدارة العليا المنبثقة من مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس إدارة البنك لاعتمادها واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها فور الاعتماد.
- إجراء المراجعات السنوية للسوق والإيرادات والسيولة وسياسة مخاطر الصرف الأجنبي.
- مراجعة ومراقبة بنود بيان المركز المالي للبنك شاملة البنود خارج الميزانية Off Balance Sheet. بحيث يتم التحقق من تنفيذ السياسات المحددة من مجلس الإدارة، وضمان أن خطوط السلطة والصلاحيات والمسئوليات فيما يتعلق بإدارة السيولة والإيرادات يتم تعريفها وتحديدها بوضوح وأن البنك ملتزم بلوائح وتعليمات وتوجيهات البنك المركزي المصري فيما يتعلق بنسب السيولة والاحتياطيات.
- تخطيط احتياجات التمويل ورأس المال العامل للبنك ككل.
- مراقبة أنشطة المسئول عن إدارة الأموال Head Of Treasury الذى تقع عليه المسئولية اليومية فى إدارة المعدلات الشاملة للعوائد ، والسيولة والصرف الأجنبي

لجنة المنتجات والإجراءات:

- تتشكل اللجنة من السادة المسئولين الرئيسيين التنفيذيين بالبنك ويترأسها السيد الأستاذ نائب رئيس مجلي الإدارة و الرئيس التنفيذي وتتمثل مسئوليات اللجنة فى الآتى:
- دراسة المنتجات الجديدة وتطوير المنتجات القائمة وإعتمادها.
 - دراسة أدلة وإجراءات ونظم العمل بالبنك وإعتمادها ومتابعة مراجعتها دورياً.
 - متابعة أعمال الإدارة العامة للنظم وإجراءات العمل وإعتماد التقارير و الإجراءات الصادرة عن تلك الإدارة.

هيئة الرقابة الشرعية:

غرض الهيئة:

هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل، يتشكّل من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، مهمته توجيه نشاطات البنك وأعماله وبيئته العامة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام البنك وإدارته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع ما يتم القيام به من أعمال. ويدخل في البنك شركاته التابعة أو الشقيقة مما ليس له هيئة خاصة.

العضوية:

يجب أن تتوافر في عضو الهيئة، المؤهلات والشروط الآتية:

- 1- أن يكون من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، بمؤهلات أكاديمية في هذا المجال، مشهودا له بالتمكّن في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، ويؤسّس فتواه في المعاملات المعاصرة على ما استقرّ من قرارات المجامع الفقهية الدولية المعتمدة و(المعايير الشرعية) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولا يخرج عنها إلا لوجوه شرعي ظاهر.
- 2- أن تكون له خبرة في عضوية وأعمال الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن ذوي الخبرة المتميزة في التطبيقات المعاصرة لفقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية.
- 3- ألا يكون من ذوي المناصب الإدارية التنفيذية في البنك أو مساهما ذا تأثير فعّال فيه. ولن يكون عضو الهيئة الشرعية في أي وقت وكيل أو موظفا أو يعامل كوكيل أو موظف في البنك، وتبعاً لذلك لن تكون لديه أية صلاحيات للتصرف أو الدخول في عقود أو تحمل التزامات أو مسئولية باسم البنك أو نيابة عنه.
- 4- أن يكون عضو الهيئة حسن السير والسلوك ومشهودا له بالأمانة والاستقامة والسمعة الطيبة في عمله المهني و/ أو معاملاته المالية، ولم يسبق له أن أدين في قضية إخلال بالشرف أو جناية أو جريمة.
- 5- أن يلتزم عضو الهيئة بالحفاظ على سرية وخصوصية جميع المعلومات وغيرها من الأمور الواردة أو الناشئة عن ارتباطه بالبنك.

اجتماعات الهيئة:

1. تعقد الهيئة ستة اجتماعات دورية على الأقل بواقع اجتماع كل شهرين، كما تعقد اجتماعات استثنائية عند الحاجة بدعوى من رئيس الهيئة بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي. ويجب على كل عضو أن يحضر على الأقل ثلاثة أرباع الاجتماعات (75%)، ويمكن لعضو الهيئة أن يشارك عن بُعد من خلال الهاتف أو الفيديو أو أي وسيلة اتصال حديثة تمكن العضو من سماع آرائه ومناقشة الأعضاء.
2. يكون اجتماع الهيئة صحيحا إذا حضر أغلبية الأعضاء، وتصدر قرارات الهيئة بإجماع الأعضاء، وإذا تعذر ذلك فبأغلبية أصوات الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس، ولصاحب الرأي المخالف أن يصدر رأيه في المحضر على أن لا يشار للخلاف في القرار النهائي.
3. يجوز أن تصدر قرارات الهيئة عند الحاجة أو القضايا المستعجلة بالتّمرير، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق للهيئة.
4. يحق لرئيس مجلس إدارة البنك وللرئيس التنفيذي للبنك حضور اجتماعات الهيئة كمراقبين.
5. للهيئة أن تدعو لحضور اجتماعاتها مَنْ تراه من موظفي البنك لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات أو معلومات بشأن ما تنظر فيه، ويجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة البنك في حضوره ويكون ذلك بالتنسيق مع رئيس الهيئة.
6. يجب أن تكون جميع ما تصدره الهيئة من موافقات أو اعتماد صيغ أو منتجات أو عقود أو منشورات ترويجية متضمنا في محضر الهيئة.
7. يجب أن يكون المحضر مستوفيا لكل ما تم مناقشته، والقرارات التي تم اتخاذها، واختلاف وجهات نظر أعضاء الهيئة وآرائهم وإثبات الآراء المخالفة والمتحفظين عن القرار، مع ذكر المستندات الشرعية التي عرضت في الاجتماع.
8. توقيع المحضر من قبل جميع الأعضاء، ويوقع العضو الغائب عن الاجتماع السابق، وتوقيعه يكون للعلم بما جرى في الاجتماع وبما تم تدوينه في المحضر.

البيئة الرقابية:

نظام الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بصفة مستمرة من خلال كل من مجلس الإدارة والادارة العليا للبنك وجميع اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين بإعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل.

- يختص قطاع التفتيش والمراجعة الداخلية بالتأكد من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالبنك وتخضع للإشراف المباشر للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة التي تقوم بمراجعة التقارير المتضمنة ملاحظات التفتيش الداخلي علي أعمال الفروع والوحدات والقطاعات المركزية (وفقاً لخطة المراجعة الداخلية السنوية) بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك، ويتم إحاطه مجلس الإدارة بنسخه من محاضر اجتماعات اللجنة متضمنة توصياتها في شأن التقارير المعروضه عليها .

- تقوم لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة بدراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري وملاحظات السادة مراقبي الحسابات علي أعمال البنك والقوائم المالية ويتم إحاطه مجلس الإدارة بنسخه من محضر أتماع اللجنة متضمن توصياتها في هذا الشأن. وبما يمكن مجلس الإدارة من مراجعة كفاءة وكفاية نظم الرقابة الداخلية بصفة دورية .

قطاع التفتيش والمراجعة الداخلية:

طبقاً للهيكل التنظيمي للبنك و ميثاق عمل التدقيق الداخلي المعتمد فإن قطاع التفتيش و التدقيق الداخلي يخضع للإشراف المباشر من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة الأمر الذي يحقق له الاستقلالية اللازمة لأداء مهامه بموضوعية وحيادية لإعطاء رأي نزيه ومستقل، ويلتزم قطاع التفتيش و التدقيق الداخلي برفع تقاريره بنتائج أعمال الفحص مباشرة إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة ونسخة منها إلى الرئيس التنفيذي للتوجيه باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

دور ونطاق عمل قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي يتضح من خلال الجدول التالي:

دورية التقارير	اسم مسئول التفتيش والتدقيق الداخلي	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	نطاق عملها	دور قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي
دوريه بصفه دوريه بحد اذن أربع مرات	أ/هشام حماد	إداره دائمه	<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة أعمال وأنشطة فروع وقطاعات البنك (بما فيها قطاع المخاطر والإدارة العامة للتطابق والالتزام) وذلك وفقاً لخطة العمل الإستراتيجية و السنوية المبنية على أساس المخاطر و المعتمدة من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة. • إجراء الفحص الميداني لأعمال الوحدات التنفيذية وفقاً للتوقيينات المحددة بخطة المراجعة السنوية المعتمدة وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالبنك، وكذا تقييم مدى كفاءة وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المعمول بها ومدى الالتزام بها عند التنفيذ وذلك بهدف: 1) التحقق من سلامة أصول البنك وحقوق العملاء. 2) التحقق من حسن سير العمل بالفروع والقطاعات طبقاً للتعليمات وكذا حسن أداء الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء. 3) إرشاد العاملين إلى السبل الكفيلة بالنهوض بمستوى الأداء وأسلوب معالجة وتصويب ما تكشف من أخطاء لتلافي تكرارها. • إبداء الرأي بشأن أسلوب معالجة أوجه القصور أو الملاحظات التي تكشف وتقدم التوصيات والمقترحات اللازمة للتعامل مع المخاطر المختلفة المحيطة بأعمال البنك بهدف التصحيح و التطوير و بما يعاون على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك والنتائج المالية والمعنوية المستهدفة . • تقديم رأى حيادي وموضوعى للجنة المراجعة والإمتثال بما يعاونها فى إنجاز أعمالها والإضطلاع بمسئولياتها. • القيام بما يسند إليه من تكليفات من السيد الأستاذ/ نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة. 	تقييم نشاط مستقل وموضوعى للتأكد من كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة من الفروع ووحدات وإدارات البنك وأنشطته المختلفة للتحقق من فاعلية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية وبما يسهم فى تحسين مستوى اداء الأنشطة والعمليات ويساعد البنك فى تحقيق أهدافه.

إدارة المخاطر:

للبنك هيكل تنظيمي واضح يشمل قطاع مستقل لإدارة المخاطر مع تحديد واضح للأفراد المسؤولين عن إدارة المخاطر وتعريف مهامهم ومسئولياتهم وبالتحديد سلطات ومهام رئيس قطاعات المخاطر ويتم تطبيق مبدأ الفصل بين المهام لتفادي أي تعارض في المصالح، وكذلك لقطاع المخاطر اتصال مباشر مع المجلس ولجنة المخاطر بالبنك ويقوم برفع تقارير دورية لهم وصورة منها في ذات الوقت للرئيس التنفيذي لاتخاذ ما يلزم وذلك وفقاً لأهمية المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها.

ويمثل الآتي أهم مهام قطاعات المخاطر بالبنك:

- اقتراح وتطوير سياسات إدارة المخاطر ومناقشتها مع اللجان التنفيذية بالبنك ثم اعتمادها من مجلس الإدارة.
- التأكد من ومتابعة التزام القائمين بإدارة الأنشطة المختلفة بالبنك (خطوط الأعمال) بسياسات إدارة المخاطر.
- تحديد وقياس وتحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بدقة في وقت مبكر ومناسب ومن أهم هذه المخاطر، مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومعدلات العوائد والمخاطر التشغيلية.
- تعريف خطوات عمل محددة فيما يتعلق بتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر.
- تقييم مدى استمرار ملائمة وفاعلية خطوات العمل الخاصة بتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أية تعديلات عليها - إذا لزم الأمر- وفقاً لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها البنك .
- إقتراح خطة قبول المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة البنك، والتي تشمل الحدود القصوى التي يمكن تحملها وكذا الحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك وبما يتسق مع مدى قدرة البنك على تقبل المخاطر ومدى ملائمة ذلك مع حجم رأس المال وتنوع أنشطة البنك، مع الأخذ في الاعتبار نظام قياس المخاطر بالبنك وعملية إدارة المخاطر ككل.
- يتوافر لدى البنك نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات ويتم إمداد الإدارة العليا بالبنك وكذلك لجنة المخاطر والمجلس بتقارير دورية ربع سنوية على أقل تقدير، تعكس مدى التزام البنك بحدود المخاطر الموضوعة وتوضح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية للالتزام بها.
- إعداد تقارير وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة ومجلس الإدارة بشكل مختصر وافي وبما يمكن أعضاء المجلس من تقييم المخاطر واتخاذ القرار المناسب بشأنها وكذلك نتائج اختبارات التحمل .

- قطاعات المخاطر تتضمن الإشراف على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات والرقابة على التمويلات والمعلومات الائتمانية وفقاً لما يلي:
1. في مجال مخاطر الائتمان يتم تطبيق كافة الأسس والمعايير والضوابط الخاصة بتقييم ومنح الائتمان والأخذ في الاعتبار التعليمات الرقابية في مجال منح ومتابعة الائتمان.
 2. في مجال مخاطر السوق والسيولة يتم قياس ومتابعة ورقابة السيولة والتدفقات النقدية ومخاطر التركيز ومخاطر أسعار العائد وفقاً للنسب الرقابية الموضوعية بشكل دوري وقياس مدى كفاية رأس المال المطلوب وإعداد تقرير دوري بذلك.
 3. في مجال مخاطر التشغيل يتم رقابة ومتابعة الأحداث التشغيلية وتحديد الخسائر التشغيلية الفعلية والمحتملة والإقرار عن الأحداث التشغيلية بشكل دوري للجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
 4. يتم إعداد تحليل لمحفظة التوظيف والتسهيلات للشركات والتجزئة المصرفية بالبنك تشمل معدلات النمو والتطور الجدارة الائتمانية والأنشطة الاقتصادية واختبارات الضغوط بوضع سيناريوهات متدرجة وبيان مدى تحمل مصرفنا لنتائج تلك السيناريوهات.
 5. إعداد حزمة من التقارير الرقابية بشأن التسهيلات المستحقة والمتأخرات والتجاوزات ووثائق التأمين المستحقة وأكبر 50 عميل ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل بالإضافة إلى كافة متطلبات وبيانات مجموعة البركة الدورية.
 6. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS9 بشكل دوري شهرياً مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي وتأثيرها في هذا الشأن.
 7. العرض بكل ما تقدم من تقارير على لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وكذا الإدارة التنفيذية العليا واللجان الداخلية المختصة.
 8. التقارير والإقرارات الشهرية الخاصة بالبنك المركزي المصري.

وظيفة رئيس قطاعات المخاطر المصرفية:

- تعد إدارة ومراقبة المخاطر أمراً حيوياً بالنسبة للبنك الأمر الذي يتطلب معه ضرورة وجود وظيفة تنفيذية عليا ذات استقلالية - مسئول قطاعات المخاطر المصرفية - تناط بمسئوليات محددة في مجال ممارسة وظيفة إدارة المخاطر بالبنك، ولتحقيق ذلك فإن رئيس قطاعات المخاطر المصرفية بالبنك مستقلاً عن باقي الوظائف التنفيذية وكافة الأنشطة الأخرى، ولديه اتصال مباشر بكل من لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة، وتتميز وظيفة رئيس قطاع المخاطر بالبنك بالآتي:
- يحظى بالموقع المناسب في الهيكل التنظيمي وبالسلطات اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره نحو المشاركة في القرارات المتعلقة بالمخاطر الرئيسية بالبنك كما يتوافر لديه المؤهلات اللازمة للقيام بدوره بصورة فعالة.
- استقلالية من خلال صلاحيته لرفع التقارير دون أية عوائق إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر مباشرة، وكذلك متاح له أن يرفع نسخة من تقاريره إلى الرئيس التنفيذي أو إلى الإدارة العليا بالبنك، و الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة حريصون على أن يجتمعوا بشكل منتظم بمسئول قطاعات المخاطر المصرفية في غياب الأعضاء التنفيذيين.

الرقابة على المخاطر:

- البنك لديه أسلوب للرقابة على المخاطر بطريقة متكاملة بأنواعها المختلفة سواء الرقابة المستمرة أو الدورية وفقاً لحجم وطبيعة نشاطه وحجم العمالة به وبما يفني بأغراض الرقابة الداخلية وذلك على النحو التالي:
- الرقابة المستمرة:** لضمان المتابعة وتوفير الحماية وتوثيق العمليات بشكل كامل.
- الرقابة الدورية:** للتحقق من متابعة العمليات ومستوى المخاطر التي تتعرض لها بإجراءات فعالة والتحقق من مدى ملائمة أساليب القياس.
- وتشمل الرقابة على (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التسوية، مخاطر أسعار العائد، ، مخاطر التركيز،.....الخ).
- وذلك طبقاً للأنظمة والسياسات وإجراءات العمل التي تشتمل على تحديداً واضحاً للسلطات والمسئوليات والمتضمنة كافة التعليمات الرقابية والمعتمدة من مجلس الإدارة.

إدارة الالتزام:

تضمن الهيكل التنظيمي لمصرفنا إدارة رقابية داخلية لها إستقلالية كاملة في مباشرة ومتابعة أعمالها بما يمكن مسئول التطابق والالتزام من الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة والامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة وحضور إجتماعاتها ، وكذا التواصل مع كافة المستويات الإدارية والوظيفية بالبنك ، وتقوم الإدارة العامة للتطابق والالتزام بأعمالها في ضوء الاجراءات والتكليفات الواردة بسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحدثة والمعتمدة من مجلس الإدارة في 30 سبتمبر 2021 ، وكذا سياسة التطابق والالتزام المحدثة والمعتمدة من مجلس الإدارة في نوفمبر 2020 ، والتي تهدف إلى تعريف جميع العاملين و المسئولين بالبنك بواجباتهم ومسئولياتهم من حيث الالتزام بقواعد وإجراءات التطابق والالتزام في جميع أعمالهم ويشاركهم في ذلك جميع المديرين بما في ذلك إدارة البنك ، وهذه السياسات معدة إستناداً إلى المبادئ والتعليمات الصادرة من السلطات الرقابية وإجراءات العمل بالبنك وتوجيهات مجموعة البركة المصرفية ومقررات بازل في ابريل 2005 ، وبما يتفق مع الأعراف المصرفية السائدة وأفضل الممارسات المتعلقة بقواعد الحوكمة Corporate Governance مع الإلتزام التام بالشفافية وTransparency حفاظاً على سمعة مصرفنا وتجنباً لأي مخاطر تتعلق بعدم الإلتزام ، هذا ويتم إعداد وتقديم تقرير ربع سنوي عن نشاط الإدارة العامة للتطابق والالتزام فيما يتعلق "بأعمال الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" للجنة المراجعة والامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة ، ويتم إرسال نسخة منه للسيد الاستاذ/ نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للاحاطة وإتخاذ الإجراءات التصوبية (إذا لزم الأمر لذلك) ، هذا بالإضافة الى قيام الإدارة العامة للتطابق والالتزام بإعداد وتقديم تقارير أخرى الى كلٍ من البنك المركزي المصري ومجموعة البركة المصرفية المستثمر الرئيسي لمصرفنا وفقاً للتاليات المحددة لذلك ، والتزاما بتعليمات البنك المركزي المصري في 2019/2/19 تم إنشاء وحده مختصه لحماية حقوق العملاء تابعه لمسئول الالتزام ، بدأت عملها اعتباراً من بداية عام 2020 ، وذلك في ضوء الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي المصري لتطوير القطاع المصرفي لتطبيق أفضل السبل والممارسات الدولية لترسيخ ثقة العملاء والمتعاملين في القطاع المصرفي وتعزيز المنافسة بين البنوك بما عزز كفاءه القطاع المصرفي ككل ، وبما يحقق نشر الوعي والثقافة المصرفية بين العملاء وتم إتخاذ اللازم نحو الالتزام بإتخاذ كاهه الاجراءات والمتطلبات الصادره بشأن ذلك، حيث يتم عرض تقارير نصف سنويه عن نشاط الوحده من خلال مسئول الالتزام علي مجلس الاداره، وكذا تقارير ربع سنويه للبنك المركزي المصري.

الواجبات والمهام الرئيسية لإدارة التطابق والالتزام:

- التأكد من تطابق إجراءات وسياسات ونظم العمل بالبنك مع القوانين والنظم والتشريعات السائدة والتأكيد والتنوية لضرورة إستكمال أى سياسات أو لوائح أو نظم داخلية فى حالة عدم إستكمالها أو إعدادها فى حالة عدم وجودها .
- الإطلاع على كافة القوانين المطبقه والتعديلات التي تتم عليها والنظم والمعايير السائدة داخلياً وخارجياً.
- متابعة التعليمات والضوابط والمراسلات الصادره من البنك المركزى المصري مع الإلمام بمحتوياتها والتأكد من تعميمها من جانب القطاعات المعنيه مع أعداد بيان بها والعرض علي السيد الاستاذ/ نائب رئيس مجلس الاداره والرئيس التنفيذي للعرض وأحاطه مجلس الاداره بها وفقاً وما جاء بكتاب السيد/ نائب محافظ البنك المركزى المصري بتاريخ 2017/5/25 ، 2020/10/25 بشأن تعليمات حوكمه البنوك الصادره بقرار مجلس اداره البنك المركزى المصري بجلسته بتاريخ 2011/7/5 .
- وضع ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية المتعلقة بالتطابق والالتزام ومكافحه غسل الاموال وتمويل الازهاب والعقوبات ومكافحه الرشوه والفساد والجرائم الماليه وقانون الامتثال الضريبي (FATCA) بالتنسيق مع قطاع الموارد البشرية .
- تقييم مدى الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بالعقوبات والالتزام ومكافحه غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحديث المستمر والدائم لسياسات الالتزام وبما يتوافق مع آخر التطورات والتعليمات والتحديات التي تتم من جانب السلطات الرقابيه أو مجموعه البركه المصرفيه .

أهداف التطابق والالتزام:

- 1- تطابق سياسات البنك مع نصوص - وروح - جميع القوانين واللوائح والتعليمات والممارسات السليمة للعمل المصرفي ، وذلك من خلال إطار متكامل من السياسات والنظم التي يتم وضعها وإرسائها وفقاً لتلك المتطلبات - ومنها سياستى التطابق والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- 2- تأكيد استقلالية وظيفية الالتزام بشكل دائم وفعال وبما يعزز استقلاليه مسئول الالتزام وتمكينه من الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة والامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة وكذا مجلس الإدارة.
- 3- التأكيد على أن أيه مشاكل مرتبطة بالالتزام والتي قد تنشأ سوف يتم حلها فوراً وبالشكل والأسلوب الذي يضمن الحماية للبنك وللعملاء ويعمل على تقليل الخسائر المالية التي يمكن أن تحدث إلى أقل حد ممكن وبما يحمي ويحافظ على الأسم والسمعة الطيبة لمصرفنا.

٤- تحقيق الإدارة السليمة والمناسبة والإلتزام بالإجراءات وأساليب العمل التي تضمن التطبيق بالشكل السليم .

٥- الإلتزام الدائم بوضع وتنفيذ البرامج الآلية التي تحقق الإلتزام المستمر بالتعليمات والضوابط الخاصة بالإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) والتي تحد من تعرض مصرفنا للجرائم المالية .

٦- إتخاذ أعلى درجات التحرى عند اختيار وتعيين الموظفين الجدد ، وكذا الحرص على تدريب العاملين بالبنك لثقل خبراتهم لضمان تحقيق أفضل المهارات .

٧- التأكيد على تنفيذ أعمال البنك بما يتطابق مع التعليمات والإجراءات والضوابط الصادره وأن ذلك سوف يكون مسئولية مدير كل فرع أو إدارة أو وحدة عمل .. وعليه فإن كل فرع أو إدارة أو وحدة عمل ستكون مسئولة عن منع أو تجنب أي إنتهاك أو مخالفه للقوانين أو القواعد أو التعليمات أو الأعراف الخاصة بالممارسات الصحيحة في العمل المصرفي والتي سيشار إليها دائماً في هذا الدليل " بالتشريعات / التعليمات " Regulations" والحرص الدائم على مراعاتها والالتزام والتوافق معها .

٨- مساعدة البنك على إدارة مخاطر الإلتزام الخاصه به والتي تتمثل فى التالي:

- مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية .
- مخاطر الخسائر المالية التي قد تؤثر على ارباح البنك الحاليه و المستقبلية المحتمله أو سعر السهم او فقدان ثقة المستثمرين.
- المخاطر التي تلحق بسمعة البنك او علامته التجارية نتيجة الفشل في الإلتزام بالقوانين واللوائح أو التوجيهات ومتطلبات الإبلاغ ومتطلبات السلوك المهني ، وكذا الاخبار السلبيه او ما يتداوله وسائل التواصل الاجتماعى أو فقدان ثقة العملاء او اصحاب المصلحة او المستثمرين أو حتى الموظفين.

إدارة الحوكمة:

قطاعات المخاطر المصرفية مكلفة من قبل مجلس الإدارة بإتخاذ اللازم لتفعيل العمل بدليل الحوكمة، ويقوم بعرض تقارير دورية تفصيلية على لجنة الحوكمة والترشيحات المنبثقة من مجلس الإدارة .

مراقب الحسابات:

تقوم لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة بالآتي:

- اقتراح تعيين السيدين/ مراقبي الحسابات - ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية والمسجلين لدى البنك المركزي المصري - وتحديد أتعابهما، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتهما ، وبما لا يخالف أحكام القانون رقم 194 لسنة 2020 وقانون الجهاز المركزي للمحاسبة.

- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.

- يتم رفع توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقبي الحسابات إلى مجلس الإدارة ثم إلى الجمعية العامة للبنك للاعتماد، كما يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً تماماً عن البنك وأعضاء مجلس إدارته، ويجب أن يكون محايداً وأن يكون عمله محصناً من تدخل مجلس الإدارة.

- لا يجب أن يستمر مراقب الحسابات (كشخص طبيعي) في عمله أكثر من 5 سنوات و(كشخص اعتباري) أكثر من 10 سنوات .. طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

ويلتزم البنك بقيام مراقب الحسابات بتقديم نسخة من تقريره على التقرير الذي يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

الإفصاح والشفافية:

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:

- يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الاحداث الجوهرية وابلغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية بجريدين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك بخلاف الموقع الالكتروني للبنك الذي يتم تحديثه بصفة دورية .. كما يتم الآتي:
- موافاة الهيئة العامة لسوق المال والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة البنك بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة الشركة إذا بلغت النسبة المشتراه منه والأطراف المرتبطة به 25% أو أكثر من رأس مال الشركة أو حقوق التصويت فيها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
1	10000 جم	إفصاح بغير المديرين التنفيذيين

علاقات المستثمرين:

- يتم تحديد مسئول علاقات المستثمرين بقرار من مجلس ادارة البنك ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بما يلي:
- يكون مسئولا عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين كما يقوم بتوزيع النشرات الصحفية عن الشركة متضمنة المعلومات والبيانات التي تحددتها البورصة.
 - وضع خطة عمل لإدارته تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة والالتزام بكافة القوانين واللوائح والقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة والبورصة.
 - يكون على علم بإتجاه الإدارة العليا والخطط الإستراتيجية وما تتخذه من قرارات وخاصة الجوهرية والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون في حكم المعرفة العامة.
 - الإفصاح للمحليين الماليين، المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات التقييم بأعمال وخطط الشركة من خلال الإجتماعات والمؤتمرات ومتابعة التقارير التي تصدر عن الشركة ومدى صحتها.
 - نقل حالة السوق إلي الإدارة العليا والمساعدة في إعداد رد الشركة على أسئلة واستفسارات المستثمرين والإعلام والمحليين الماليين والتعامل مع الشائعات التي يكون من شأنها التأثير على تداول أسهم الشركة.

أدوات الإفصاح:

التقرير السنوي:

- يقوم البنك باصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبين وأصحاب المصالح الآخريين ، ويتضمن التقرير ما يلي:
- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
 - الرؤية والهدف.
 - الإستراتيجية.
 - تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
 - هيكل الملكية.
 - الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
 - تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
 - مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
 - تحليل المركز المالي للشركة.

- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

تقرير مجلس الإدارة:

يقوم البنك باصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح:

يقوم البنك باصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها يتضمن ما يلي :

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
- التغييرات في مجلس إدارة الشركة وأخر تشكيل للمجلس.
- تغيير مراقب الحسابات في الفترة القادمة.

الموقع الإلكتروني:

يتوافر موقع خاص بالبنك على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم (www.albaraka-bank.com.eg).

المواثيق والسياسات:

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني:

مصرفنا لديه سياسه ودليل للمعايير الاخلاقيه وقواعد السلوك المهني محدثه في عام 2016 وتتضمن القيم والضوابط والقواعد التي تحدد وتنظم قواعد السلوك الاخلاقيات البنك. سياسة تتابع السلطة Succession Planning:

السياسة التي ينتهجها مصرفنا نحو التخطيط بشكل دائم ومستمر لإعداد صف ثاني وثالث من القيادات بمصرفنا على مستوى جميع القطاعات والوحدات من خلال تشجيع العاملين المتميزين من أبناء البنك ممن تتوافر لديهم الكفاءة والخبرة المطلوبة والقدرة على القيادة وتحمل المسؤولية وصقل خبراتهم ومهارتهم في مجالات العمل المصرفي المختلفة والإداري من خلال إستراتيجية شاملة [تدريب / تحفيز / ترقية / خبرات عملية] بحيث يكون لديهم القدرة على تصريف الأعمال اليومية واستمرار العمل بشكل فعال على ذات المستوى وذلك عندما تصبح الوظيفة شاغرة من القائم بها حالياً لأي سبب من الأسباب سواء بصفة مؤقتة ودائمة .

واسترشاداً بما تتبعه مجموعة البركة المصرفية (ABG) المستثمر الرئيسي بمصرفنا فإن التخطيط للبدائل المقبولة والمتاحة أمراً إستراتيجياً ومستمر والقصد منه إعداد صف

ثاني وثالث يخلف تلقائياً صاحب الوظيفة الحالي عندما يصبح المنصب شاغراً لأي سبب من الأسباب ودون ما تتعرض المؤسسة لأي هبوط في أعمالها ويتم سنوياً اعتماد مصرفنا لخطة إعداد الصف الثاني (خطة التعاقب).

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing:

يتوافر لدي البنك سياسة معتمدة (سياسة مخاطر الإحتيال) من مجلس الإدارة تهدف إلى تعميم المعرفة بمفهوم مخاطر الإحتيال ومن ثم إلى تطوير أساليب الرقابة بغرض المساعدة على تجنب عمليات الإحتيال وتنظيم تلك السياسة وتشجع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة:

يتم الإفصاح عن التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المعروضة على الجمعية العامة للبنك، ويحظر على الاطراف ذات العلاقة الآتي:

- تعامل أيًا من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- تعامل أي من المساهمين الذين يملكون 20% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

إن لبنك البركة مصر دور رائد في تحقيق وتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ عام 2012 من خلال أحداث نهضة وتنمية في كافة مجالات الحياة في المجتمع المصري من خلال تعزيز القيم الإسلامية في التعامل وتوثيق أو اصر التعاون والترابط والتراحم. ويتم ذلك من خلال تطبيق برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية وفقاً لسياسة ولائحة تنظيمية معتمدة، ويمتلك مصرفنا أدوات لتحقيق أهداف برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية سنوياً من خلال لجنة الإدارة التنفيذية.

عبد العزيز محمد عبده عبدالله اليماني

رئيس مجلس الإدارة

